



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of institutional factors on economic growth in selected
countries of Asia for the period 2002-2020**

Wafaa sabah khuder*

College of Administration and Economics/University of Dohuk

Keywords:

Indicators of institutional factors, economic growth.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 20 Aug. 2023
Accepted 31 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Wafaa sabah khuder

College of Administration and
Economics/University of Dohuk



Abstract: The research aims to determine the impact of institutional factors on economic growth in six countries (India, South Korea, Malaysia, Singapore, Thailand, and Indonesia) for the period 2002-2020, based on Panel Data, and to show the impact of institutional factors expressed in independent variables each. From (political stability and absence of violence (terrorism), organizational quality, voice and accountability, gross fixed capital formation, and trade openness) in the growth of the gross domestic product that expresses economic growth, the model (Pooled regression - fixed effect - and random effect) was used and within the data panel data in the study to compare between the random effect and the fixed effect by using the Hausmann model, as its results showed that the random effect is appropriate in the study. Then it was proven through a multiplex test of the LM anomaly, which shows the trade-off between the random effect and the Pooled regression, the results of which showed that the Pooled regression model had an appropriate effect in showing the impact of institutional factors on the economic growth of selected countries in Asia, where the results of the study showed that (political stability and the absence of violence (Terrorism) had a significant effect with an inverse sign with economic growth, while (voice, accountability and trade openness) had a significant effect and had a direct relationship with economic growth, and the variables of organizational quality and gross fixed capital formation did not appear significant in the economic growth of selected countries. From Asia, the research recommends the need to adopt broad reforms to get rid of terrorism and corruption, enhance transparency and government accountability, achieve social justice, enhance the effectiveness of administrative, judicial and legislative processes, and respect intellectual property rights.

أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا للمدة 2002-2020

وفاء صباح خدر

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي في ستة دول وهم كل من (الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، واندونيسيا) للمدة 2002-2020، وباعتماد على معطيات Panel Data، وبيان أثر العوامل المؤسسية المعبر عنها بالمتغيرات المستقلة كل من (الاستقرار السياسي وغياب العنف (الارهاب)، الجودة التنظيمية، الصوت والمساءلة، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، والانفتاح التجاري) في نمو ناتج المحلي الاجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي فقد تم استخدام نموذج (الانحدار التجميعي- الاثر الثابت- والاثر العشوائي) وضمن معطيات panel data في الدراسة للمفاضلة بين الأثر العشوائي والأثر الثابت من خلال استخدام نموذج هوسمان إذ بينت نتائجه بأن التأثير العشوائي هو الملائم في الدراسة. ومن ثم ثبت من خلال اختبار مضاعف لانكراج LM الذي بين المفاضلة بين التأثير العشوائي والانحدار التجميعي والتي بينت نتائجه بأن نموذج الانحدار التجميعي كان له الأثر الملائم في بيان أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن (الاستقرار السياسي وغياب العنف (الارهاب) كان له تأثير معنوي وذات اشارة عكسية مع النمو الاقتصادي في حين إن(الصوت والمساءلة والانفتاح التجاري) كان لهم أثرهم المعنوي وذات علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، ولم تظهر معنوية متغيرات الجودة التنظيمية، واجمالي تكوين رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا. ويوصي البحث ضرورة تبني اصلاحات واسعة لتخلص من الارهاب والفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز فعاليات العمليات الادارية والقضائية والتشريعية، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات العوامل المؤسسية، النمو الاقتصادي.

المقدمة

إن هدف صانعي السياسات الاقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة واستمراريتها للأجل الطويل، وإن العوامل المؤسسية هي عامل مهم وموثر لتحقيق النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية، في حين إن هذه العوامل تؤثر على هيكل الحوافز للمجتمع والبيئة الاقتصادية وسلوك أفرادها، ومن ثم فهي عامل أساسي للأداء الاقتصادي، وإن العوامل المؤسسية متعددة منها، (الاستقرار السياسي والعنف المعبر عنه بالإرهاب، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الجودة التنظيمية، الصوت والمساءلة، الانفتاح التجاري، ومجمل هذه العوامل تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

كما إن ارتفاع الاستثمار في البنية التحتية وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وخلق مهارات العمال وتطوير التكنولوجيا، يسهم في الحصول على التمويل والائتمان والحدثة في استعمال التكنولوجيا، والتي تسهم في تحقيق الإصلاحات اللازمة وزيادة في النمو الاقتصادي، وهذا لا يتحقق إلا في بيئة فيها استقرار سياسي والذي يسهم في غياب الصراعات والأزمات التي تحدث داخل الدول أو محيطها الإقليمي، بالرجوع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الإصلاحات الضرورية وخلق النشاط

الاقتصادي). قسم البحث على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: بعد وقوع أزمات عالمية عدة ومن هذه الأزمات أزمة الرهن العقاري الأمريكي 2008-2009، وأزمة كوفيد 19 التي اجتاحت العالم سنة 2020، وتأثيرها على الاقتصادات الدولية فقد لفت انظار العالم على ضرورة الاهتمام في تطبيق مبادئ العوامل المؤسسية بعدها الدواء الناجح لمعالجة السلبات المتمثلة في انهيار العديد من المؤسسات والوحدات الاقتصادية والتي تعد النواة الاقتصادية للمجتمع إذ باضطراباتها ينهار اقتصادات الجميع، وتنتقل هذه الانهيارات إلى الاقتصادات المجاورة والمتربطة مع البعض ومنها دول عينة الدراسة، ولكن تكمن مشكلة البحث الحالية في كيفية قياس أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي لدول (الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، واندونيسيا) والانتقال من المستوى الجزئي إلى المستوى ككل.

ثانياً. فرضية البحث: للإجابة عن مشكلة الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1. وجود أثر معنوي وإيجابي لكل من (الجودة التنظيمية، الصوت والمساءلة، الانفتاح التجاري، اجمالي تكوين رأس المال الثابت) في النمو الاقتصادي في عينة البحث.
2. وجود أثر معنوي وسلبى للاستقرار السياسي والمعبر عنه بالإرهاب في النمو الاقتصادي للمدة 2002-2020، وباستخدام معطيات Panel Data.

ثالثاً. أهمية البحث: تعد المؤسسات على مختلف مجالاتها وأنواعها وقطاعاتها أدوات تنظيمية ووسائل فعالة في انجاز الأهداف الانسانية، وقد برزت المؤسسات ونوعيته كأحد عوامل النمو الاقتصادي وتحت إطار كل من المفاهيم الآتية (الاستقرار السياسي - الإرهاب، الجودة التنظيمية، الصوت والمساءلة، اجمالي تكوين رأس المال، الانفتاح التجاري) فهي تساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار لأهم مجالات ذات صلة في النمو الاقتصادي (للقطاع الخاص، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الانفتاح التجاري، والتنمية المالية).

رابعاً. أهداف البحث: هدفت الدراسة إلى ما يأتي:

1. تحليل اتجاهات العوامل المؤسسية والنمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة.
2. بيان أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي في دول اسيا للمدة 2002-2022، باستخدام نماذج الانحدار التجميعي، الأثر الثابت، الأثر العشوائي، وباستخدام معطيات Panel Data، وبيان أفضل نماذج في دراسة من خلال اختبار هوسمان.

خامساً. منهجية البحث: لتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي من خلال بناء نموذج قياسي لتحديد أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي لبعض دول اسيا وهي (الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، واندونيسيا) للمدة 2002-2022، بالاعتماد على برمجية (stata 14) في معالجة البيانات للحصول على أفضل النتائج وأكثرها دقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعوامل المؤسسية

أولاً. مفهوم العوامل المؤسسية: بينت الدراسات الحديثة بأهمية العوامل المؤسسية في تحقيق النمو الاقتصادي وإن أهم مؤشرات العوامل المؤسسية هي:

- أ. **الاستقرار السياسي (الإرهاب) Political Stability and Absence of Violence-pols:** وهو من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها البنك الدولي في بيان وقياس جودة الحكم في دول العالم،

- ويقيس هذا المؤشر الاستقرار السياسي الذي يسود في دولة ما، ومدى احتمالية زعزعة الحكومات والاطاحة بها بوسائل غير دستورية وغير شرعية مع استعمال العنف، والعنف يتضمن الدوافع السياسية والارهاب، ويتضمن هذا المؤشر من أدنى مرتبة وهي صفر بمعنى قوة الارهاب في البلاد، أما أعلى مرتبة فهي 100 أي خلو البلاد من الارهاب وعدم الاستقرار (صغيري، وآخرون، 2021: 6).
- ب. الجودة التنظيمية Regulatory Quality-Gr:** يتضمن هذا المؤشر قياس الآراء حول امكانية الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه (صالح وآخرون، 2022، 9)، ويشير الترتيب المئوي إلى ترتيب الدولة بين جميع البلدان التي يغطيها المؤشر الجودة التنظيمية، ويبدأ المؤشر من الصفر إلى 100، حيث يمثل الصفر أدنى مرتبة، أما 100 فتشمل أعلى مرتبة وتمتع بلدان القريبة من مؤشر 100 بالاستقرار وغياب العنف (بودالية وجميلة، 2021: 8).
- ج. الصوت والمساءلة Voice and Accountability-Voic:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في مشاركة في الانتخابات الحكومية في بلد ما فضلا عن حرية التعبير والتنظيم، وحرية تكوين جمعيات، وحرية وسائل الاعلام فضلا عن مدى قدرة المواطنين على قياس المساءلة لحكامهم على مستويات مختلفة ويشير الترتيب المئوي إلى ترتيب الدولة بين جميع البلدان التي يغطيها المؤشر الإجمالي، حيث يقابل الصفر أدنى مرتبة إلى أعلى مرتبة وهي 100. (بودالية وجميلة، 2021: 8) إذ إن إطلاق حريات الرأي والتعبير وتنظيمها مع ضمانها بالحكم الصالح فأن المفتاح الضامن هو الحريات لمختلف أنواع الحرية كما إنها الطريق المؤدي إلى لخلق المعرفة وتحقيق الابداع والتطور التكنولوجي وتحقيق نموا اقتصادياً (عبدالله، 2016: 11).
- د. اجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross fixed capital formation-Gfc:** يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأنه فضلا عن رأس المال القائم في المجتمع، أي يمثل الارتفاع في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل ضمن نطاق الاقتصاد القومي والتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتبقى عادة سنة إلا أن تشتترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدد من السنوات. كما يعتبر التكوين الرأسمالي الثابت من المتغيرات الاقتصادية البارزة التي يُعول عليه الاقتصاد في نهوضه ولاسيما بعد ما تبين دوره الفاعل في تجارب الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أنه يمثل أحد ركائز المهمة للنمو الاقتصادي ومسؤولاً عن السمات الإيجابية والسلبية لاتجاهاته، إذ من شأنه ارتفاع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الاستثمار المنتج والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة والعمل على توسيعها وأيضاً يعد من الوسائل الفعالة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي (قاسم، وخدر، 2021: 8).
- هـ. الانفتاح التجاري OP:** يتم حساب متغير الانفتاح التجاري من خلال مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من ناتج المحلي الإجمالي، ويعد الانفتاح التجاري عاملاً مهماً في تحسين وتوزيع عوامل الإنتاج بين مختلف القطاعات وهذا يسهم في زيادة الإنتاج وكفاءته كما يساهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج وذلك بسبب توسع السوق يتم من خلال التجارة وبالتالي يسهم في انخفاض تكاليف الإنتاج وهذا بدوره له مردود ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي ورفاه البشر (عودة، 2016: 3). حيث إن التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً قوياً بالناتج المحلي الإجمالي وإن الدول سريعة النمو تميل إلى ارتفاع في تصدير سلعها وإن الزيادة في التصدير تسهم في ارتفاع النمو الاقتصادي (عيسى، واسماعيل، 2018: 7).

ثانياً. مفهوم النمو الاقتصادي: عرف النمو بأنه عبارة عن عملية توسعية التي تخص الجانب الانتاجي خلال فترة زمنية معينة ويتم مقارنتها بالفترات السابقة في فترات الأجلين القصير والمتوسط، فقد تغيرت أفكار الاقتصاديين فيما يخص محددات النمو بسبب التفاوت الكبير بين هذه المعدلات في مختلف دول العالم إذ لا تفسر عملية النمو وحدها بالعوامل الكلاسيكية أو التقليدية بل هنالك عوامل أخرى لها تأثير في تحقيق النمو الاقتصادي وسميت بالعوامل الحديثة ومنها (سيادة القانون، الصوت والمساءلة، اجمالي تكوين راس المال الثابت، الجودة التنظيمية وغيرها من العوامل المؤسسية) فضلاً عن أن الدول المتقدمة تكون ظروفها السياسية مستقرة وجيدة وهي دافعة إلى الحوكمة الجيدة، ومن ثم تنعكس ايجابياً على مستويات التنمية والنمو لديها على مختلف جوانبها (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها) فضلاً عن أن أغلب المنظمات الدولية وعلى غرار منظمة الأمم المتحدة والتي أوضحت في تقاريرها على القضاء على الفساد وارساء العوامل المؤسسية الجيدة في مختلف دول العالم ولاسيما الدول النامية لأن ضعف هذه العوامل المؤسسية تسهم في عرقلة جهود التنمية (بوداليه، وجميلة، 2021: 6-9).

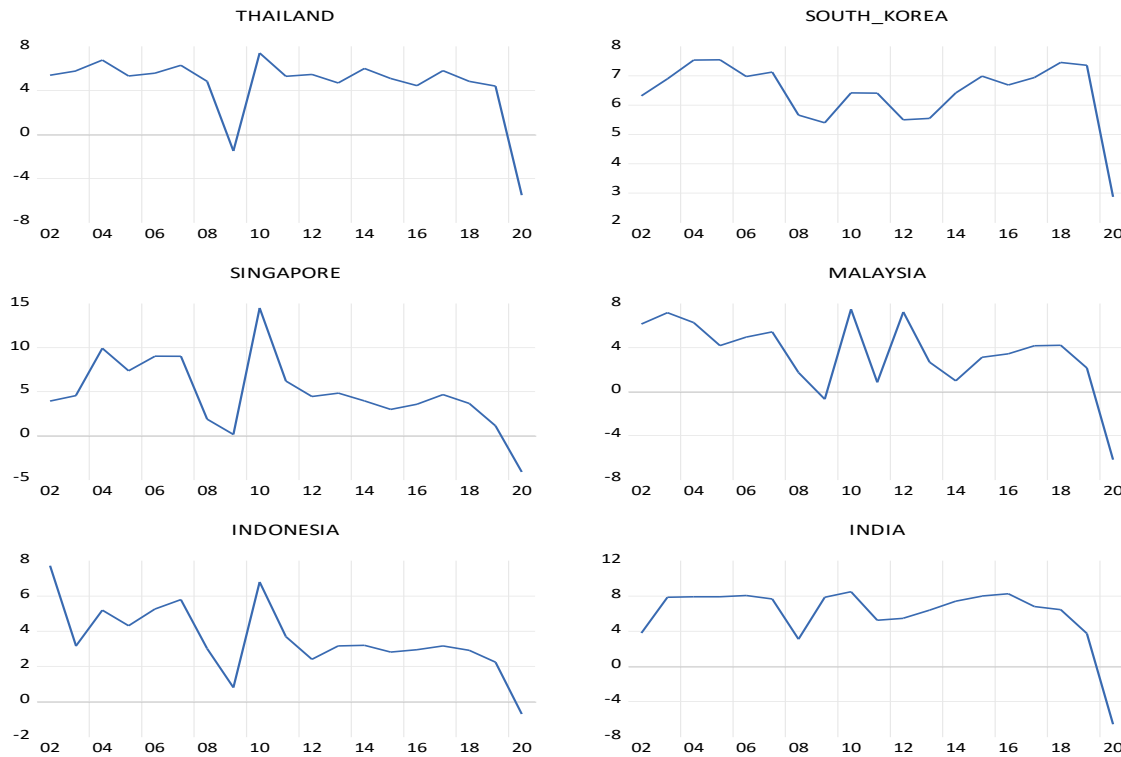
كما عرف النمو حسب النظرية الكلاسيكية بأنه تراكم رأس المال وارتفاع الانتاجية، وإن المردودية لرأس المال الحدية وعنصر العمل متناقضة والذي يظهر عبر الزمن حالة السكون أو ما يسمى بالنمو الصفري (صالح، 2020: 8). فأن مفهوم النمو يشمل ثلاثة شروط رئيسية وهي: (الباقى وعادل، 2022: 6)

1. يجب أن يترتب على ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من ناتج الاجمالي، بمعنى أن يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني.
2. يجب أن تكون ارتفاع الدخل للفرد حقيقية وليست فقط نقدية أي ارتفاع الدخل للفرد الحقيقي تكون أكثر من ارتفاع المؤشر العام للأسعار.

وعليه يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تغير ايجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات أي ارتفاع العملية الانتاجية في البلد والذي يؤدي في ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وانخفاض مستوى البطالة. أ. أهمية النمو الاقتصادي: تظهر أهمية النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع الدخل للفرد الحقيقي وهذا يسهم على رفع القدرة الشرائية للفرد والقضاء على الفقر والقضاء على التلوث البيئي دون انخفاض في حجم الاستهلاك والاستثمار والانتاج وارتفاع عائدات الدولة ومن ثم يسهم في مهامها المختلفة ويكون لها حافز في البحث عن تقنيات حديثة في مجال الانتاج والدفاع فضلاً عن النمو الاقتصادي يسهم في إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم (الباقى وعادل، 2022: 6).

ثالثاً. تطور العوامل المؤسسية والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة: لقد عرف North سنة 1990، المؤسسات بأنها (شكل من اشكال القيود التي يضعها البشر لتشكيل التفاعل الاجتماعي (Sarwar et al., 2013: 1)). ومن خلال الدراسات السابقة للعوامل المؤسسية بالإمكان تحقيق معدلات تنموية مرتفعة عند انتهاجها سياسة للعوامل المؤسسية الجيدة كإحدى أهم عوامل في تحقيق نمو اقتصادي، فتمثل المؤسسات أحد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على الأجل الطويل، كما إن للعوامل المؤسسية له دور مهم في تشجيع وتحفيز الأداء الاقتصادي حيث إن اثبات فعالية وقوة المؤسسات في التنمية تكمن من خلال تحقيقها القدرة على التوازن بين كل من (الحكم، الحكومة، والقطاع الخاص) فأن الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، كما أكدت دراسة

(Dury et al., 2006)، على أهمية مؤشرات الفساد والديمقراطية للنمو الاقتصادي، من خلال تشجيع ادارة الدولة مع المؤسسات على التوزيع العادل والفعال في التنمية الاقتصادية (Sari & Prasetyani, 2021: 1-2) وكان هنالك جدل بين العلماء والمنظمات المالية العالمية حول تبني مبادئ العوامل المؤسسية الجيدة من قبل الحكومات هل يؤدي إلى النمو الاقتصادي أم العكس من ذلك؟ بينما قد تسبب ضعف العوامل المؤسسية في اعاقه النمو الاقتصادي كالفساد وعدم احترام القانون وعدم المشاركة والمساءلة وغيرها، في نظام كان ليتسم بالنشاط وضمن هذا الطرح برز ضمن التحولات النظرية التي شهدتها النظرية الاقتصادية والتي انشأت لقواعد الاقتصاد المؤسسي الجديد (New Institutional Economics (NIE، عن طريق الاهتمام بالجوانب المؤسسية والذي يستند على أن المؤسسات ونوعية الحوكمة هي التي تحدد أداء اقتصاديات المحلية وإن اصلاحات المؤسسات الفعالة يمكن ان تحدث تغيراً في نجاح اصلاحات السوق، فقد حظى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالمتغير المؤسسي والتي عدت أن المؤسسات لها أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تواجه دول اسيان تحديات في تحسين الجودة المؤسسية لتعزيز النمو الاقتصادي، فقد تحتل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي ضمن أهم أولياتها وإن كليهما يساهمان في خلق الاستثمار في راس المال البشري وكذلك والاستثمار الاقتصادي وتبين الأشكال رقم (1) النمو الاقتصادي لعينة الدراسة وكالاتي:-



الشكل (1): منحنيات تطور النمو الاقتصادي لبعض دول اسيا للمدة 2002-2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

World Bank Data. <https://data.worldbank.org/>

يظهر من الأشكال رقم (1) تذبذب حركة النمو الاقتصادي لدول (كوريا الجنوبية، تايلند، ماليزيا، سنغافورة، الهند، واندونيسيا) خلال المدة الزمنية للدراسة (2002-2020)، ولاسيما الانخفاض في النمو الاقتصادي خلال فترة الزمنية 2008-2009، بسبب أزمة الرهن العقاري في

الولايات المتحدة الأمريكية والتي عصفت بالأسواق الدولية والمحلية، والتي سببت تدهور النشاط الاقتصادي لعينة الدراسة وانخفاض النمو الاقتصادي فيها، (كورتل ورزيق، 2009: 11) واستمر تذبذب حركة منحني النمو الاقتصادي في عينة الدراسة إلى أن انخفض إلى أدنى مستويات مدة الدراسة ولاسيما في سنة 2020 بسبب أزمة جائحة كورونا والتي تم الاعلان عنها عالميا في شهر شباط 2020، من قبل وزارة الصحة العالمية، والتي تسببت في آثار سلبية على اقتصادات دول العالم ومنها عينة الدراسة إذ تعطلت الأسواق المالية والسياحة والسفر والتصنيع وتجارة التجزئة وباقي قطاعات الخدمات الأخرى والتي أدت إلى انتكاسة في النمو الاقتصادي لكافة دول العالم ومنها عينة الدراسة، إلا أن رابطة دول جنوب شرق اسيا عملت على إجراءات عدة لتخفيف من حدة الأزمة وهي تعزيز ومرونة واستدامة سلسلة العرض على المدى الطويل من خلال التنويع في سلع والشفافية، وضرورة ابقاء السوق اسيان مفتوحة للتجارة والاستثمار، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الخارج اسيان، فضلا عن تعزيز سلسلة التوريد الاقليمية بجعلها أكثر مرونة وأقل عرضة للصدمات الخارجية والداخلية (Eria, 2022: 3).

وفي دراسة Acemoglu 2001، أوضح بأن هنالك سببين رئيسيين للاختلاف في مستوى الرخاء بين الدول المتقدمة والنامية وهي (الجغرافية، والمؤسسات) حيث أوضح أن الجغرافية ليست السبب الرئيس في تطور والتقدم الدول بل يوجد ارتباط بين الجغرافية والازدهار إلا أن هذا الارتباط لا يوجد علاقة سببية بينهم، إلا أن السبب الآخر المؤسسات هي لها دور كبير في زيادة ثروات الدول ولها دور في ارتفاع النمو الاقتصادي (Sarwar et al., 2013: 1).

أما العوامل المؤسسية فيظهر في الملحق رقم (1) اتجاهات حركة العوامل المؤسسية لعينة الدراسة للمدة 2002-2020، فيتبين من شكل عدم الاستقرار-الارهاب (Polis)، بأن سنغافورة احتلت المرتبة الأولى في الاستقرار السياسي وتحقيق معدلات قريبة من مؤشر 100 فهي في أعلى مراتب من الاستقرار وعدم التطرف والارهاب، إذ بلغ مؤشر في سنة 2002 إلى 2010 بحوالي (90.48، 90.52) على التوالي وإنه قريب من درجة مؤشر 100، أي إنه البلد أكثر أمنا واستقراراً كلما اقترب من مؤشر 100، وارتفع في سنة 2020، إلى 97.17. أما المركز الثاني والثالث في الأمان والاستقرار السياسي على التوالي هم من نصيب كل من (كوريا الجنوبية، وماليزيا) إذ بلغ المؤشر في سنة 2002 بحوالي (52.38، 66.14)، على التوالي وأصبح في 2010 إلى (54.98، 51.18)، على التوالي، ووصل في سنة 2020 إلى (62.74، 50.94)، على التوالي.

في حين احتلت المركز الرابع والخامس والسادس كل من (تايلند، اندونيسيا، والهند)، إذ بلغ المؤشر في سنة 2002، بحوالي (8.99، 15.87، 65.61)، على التوالي، ووصل في سنة 2020 إلى (24.53، 28.30، 54.33) على التوالي، كما يظهر منحني الاستقرار السياسي والعنف لتايلند بارتفاعه في سنوات 2002- إلى 2004، وذلك بسبب الأزمة القائمة بين جماعات انفصالية في تايلند والقوات التايلندية ولاسيما في سنة 2004، إذ إن التمرد الانفصالي في تايلند هو أحد أهم مصادر العنف في شرق اسيا إذ قامت في سنة 2004 مجاميع مسلحة بالهجوم على قاعدة (راتشا نكرين) العسكرية في مدينة (ناراتيوت) وقتل بعض حراس القاعدة (راتشانكرين) مع فقدان أسلحة القاعدة وبعد 2004 انخفضت نسبة الاستقرار السياسي والعنف وصولاً إلى سنة 2020، كما وقع تفجير في فنادق فاخرة وهما (فندق ماريوت، وريتز كارلتون) سنة 2009 في جकारتا في العاصمة الاندونيسية، مما أدى إلى مقتل تسعة اشخاص وجرح العديد وهنالك العديد من الهجمات المتواصلة والمستمرة من

قبل الجماعات المسلحة والتي تعمل على زعزعة الاستقرار في عينة الدراسة وتسبب عرقلة النمو الاقتصادي (Subandi et al, 2023: 4-6). أما في اندونيسيا، فإن المنحنى الاستقرار السياسي (الارهاب) كان مرتفع في سنة 2002 ويعود ذلك الى تفجير بالي في 12 اكتوبر سنة 2002 من قبل جماعات مسلحة، حيث قتل ما يقارب 202 شخصاً، (Johnston et al., 2020) وانخفض في سنة 2003- إلى 2006، ثم عاود بالارتفاع في سنة 2014- 2020 بحوالي (30.0، 28.3) على التوالي. ويتبين من الملحق رقم (1) بأن اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFC) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، لعينة الدراسة كانت متذبذبة طول فترة الدراسة 2002-2020، إذ يتبين من منحنى اجمالي تكوين رأس المال الثابت بان جاءت كل من (كوريا الجنوبية، الهند، اندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، وتايلند) كل منهم على (المرتبة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة على التوالي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت من ناتج المحلي الاجمالي، منحنيات اجمالي تكوين رأس المال بالتذبذب طول فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة مساهمتهم في اجمالي تكوين رأس المال لسنة 2002 بحوالي (31.1، 28.3، 30.4، 26.8، 30.4، 23.5) على التوالي من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ليصل في سنة 2020 إلى (30.3، 26.6، 31.3، 21.0، 32.2، 20.9)، من ناتج المحلي الاجمالي وعلى التوالي، قد ارتفع GFC في الهند منذ 2003- وصولاً الى 2012، حيث شهدت الهند منذ 1991، تحول واصلاح جوهري والتحاق بالاقتصاد الرأسمالي فضلاً عن قيام الدولة باصلاح شامل لاقتصادها، واعتمدت الهند على السوق الحرة وتحرير اقتصادها وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية، فضلاً عن اقامة المشروع (الرابعي الذهب) وذلك من خلال تطوير البنى التحتية مثل مشروع انشاء شبكة من الطرق السريعة لربط المراكز الزراعية والصناعية والثقافية على مستوى البلد، ساهمت هذه الاصلاحات إلى تسارع معدل النمو الاقتصادي في الهند حيث إن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2008 ظل يتراوح ما بين 7%-8، واستمر في التذبذب خلال سنوات التالية إلى أن ارتفع في سنة 2018، وأضحت الهند على أعلى اقتصادات الكبرى حيث تجاوز ناتجها المحلي بحوالي تريليون دولار سنوياً من حيث معدلات النمو الاقتصادي لسنة 2018، (لطي، 2023: 8)، إلا أن اجمالي تكوين رأس المال قد انخفض في سنة 2020، بسبب انتشار الوباء العالمي كوفيد 19 وانتشاره في ارجاء العالم وبدأ من مدينة ووهان الصينية في داية 2020، وقد تسببت في حدوث صدمة كبيرة في الطلب والعرض وحدث ذعراً بين المستثمرين وأدت إلى صدمة وانهيارات كبيرة في الاقتصادات العالمية (الحسيني، 2021: 2) في حين ان متغير الجودة التنظيمية (RQ) يظهر في الملحق رقم (1)، بأن سنغافورة احتلت المركز الأول من بين عينة الدراسة في الجودة التنظيمية اذ بلغ المؤشر 100 في سنة 2002، وجاءت في المرتبة الثانية كوريا الجنوبية اذ بلغت نسبة الجودة التنظيمية لسنة 2002 بحوالي 75.51، واستثمرت مؤشر الجودة التنظيمية بالارتفاع بالرغم من الأزمات العالمية التي عصفت بالعالم ومنها دول العينة الدراسة، فبلغت في سنة 2010 إلى (91.94، 78.52) على التوالي لسنغافورة وكوريا الجنوبية ووصلت في 2020 الى (100، 84.62) على التوالي. وجاءت ماليزيا، تايلند، الهند، اندونيسيا (، في المرتبة) الثالثة، الرابعة، الخامسة، والسادسة (على التوالي في نسبة الجودة التنظيمية لعينة الدراسة، إذ بلغت نسبة الجودة التنظيمية لهذه البلدان بـ (96.39، 59.18، 42.35، 27.55) على التوالي في سنة 2002، وإن المؤشر واصل ارتفاعه طيلة فترة الدراسة ليصل في سنة 2010 إلى (70.30، 56.46، 38.76، 36.48) على التوالي وارتفعت الى (74.04، 58.65، 47.60، 53.3) على التوالي.

وجاء متغير الصوت والمساءلة (Voic)، في الملحق رقم (1) بأن (كوريا الجنوبية، الهند، اندونيسيا، سنغافورة ماليزيا، وتايلند) قد حصلوا على المرتبة الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة) على التوالي، في الصوت والمساءلة لعينة الدراسة، إذ بلغت مؤشر الصوت والمساءلة سنة 2002 بحوالي (96.65، 61.19، 41.97، 51.74، 34.33، 57.71)، على التوالي، لتصل في سنة 2010 إلى (69.67، 60.19، 48.34، 32.23، 40.28، 32.70) على التوالي، يتبين من حركة المؤشر الصوت والمساءلة في الملحق رقم (1) بانخفاضه لكل من سنغافورة، تايلند وماليزيا، إندونيسيا بسبب الأزمة المالية العالمية الرهن العقاري الأمريكي الذي عصف بأرجاء العالم وساهم في تراجع النمو الاقتصادي في عينة الدراسة واستمر في التذبذب ليصل في سنة 2020 وهذا أثر على حرية التعبير وابداء الرأي إلى (71.98، 53.33، 52.17، 38.16، 40.10، 26.09) على التوالي. أما متغير الانفتاح التجاري OP من ناتج المحلي الاجمالي فيظهر من الملحق رقم (1)، بأن أكثر دول العينة المستخدمة في الدراسة انفتاحا تجاريا على العالم الخارجي وبالمرتبة الأولى هي سنغافورة، إذ يظهر شكل OP من الملحق رقم (1)، بأن الانفتاح التجاري قد بلغ في سنة 2002 بحوالي 261.10% من اجمالي ناتج المحلي، مستمرا في الارتفاع خلال السنوات التالية لينخفض في سنة 2009 الى 265.85% من ناتج المحلي الاجمالي، بسبب الأزمة المالية العالمية لرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في ايلول سنة 2008، والتي هزت الاقتصاد الأمريكي وامتدت إلى اقتصادات العالم ومنها اوربا والبلدان الاسيوية وإلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مسببة تراجع نمو الاقتصادي لدول العالم (احمد، 2020، 5)، واستمرت بالتذبذب خلال السنوات اللاحقة الى ان وصلت في سنة 2020 الى 198.73% من ناتج المحلي الاجمالي، ويعود سبب انخفاض إلى الأزمة الوباء العالمي كوفيد 19.

وقد جاءت ماليزيا في المركز الثاني بالنسبة للانفتاح التجاري OP من بين عينة الدراسة إذ بلغت نسبة الانفتاح التجاري لسنة 2002، 170.60% من ناتج المحلي الاجمالي، وانخفضت في سنة 2009 إلى 138.93%، بسبب أزمة الرهن العقاري الأمريكي سنة 2008، وتراجع مستوى النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، إلا أنه تعافت خلال السنوات اللاحقة لتصل في سنة 2010 إلى 142.43% من ناتج المحلي الاجمالي، بسبب انتعاش اقتصادها والتركيز على أهمية الصادرات السلعية في زيادة وتحقيق نمو اقتصادي (العيساوي، 2012، 47) إلا أنه عادت وانخفضت في سنة 2020 بسبب انتشار وباء كورونا.. أما كل من (تايلند، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، والهند) بالمركز الثالث والرابع والخامس والسادس على التوالي لكل منهم، إذ بلغت نسبة الانفتاح التجاري لكل منهما لسنة 2002، بـ (89.85%، 50.61%، 49.83%، 20.45%) على التوالي، وبعد أزمة الرهن العقاري 2008، انتعش اقتصاد هذه الدول في سنة 2010 ووصلت نسبة الانفتاح التجاري إلى (110.30%، 77.93%، 38.86%) من ناتج المحلي الاجمالي، ووصلت لسنة 2020، بـ (87.48%، 59.61%، 28.79%، 24.32%).

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لعينة الدراسة

في هذا الجزء سنختبر أثر العوامل المؤسساتية في النمو الاقتصادي لبعض دول اسيا (الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، واندونيسيا) للفترة 2002-2020، وذلك باستخدام Panel-Data وكالاتي:

اولاً. **توصيف النموذج:** سيتم تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج المستخدم وحسب النظرية الاقتصادية، وكيفية اتجاه هذه العلاقة بين تلك المتغيرات لبناء نموذج قياسي يفسر

أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا وضمن (6) دول وتشمل كل من (الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة تايلند، واندونيسيا)، وبالإمكان الاعتماد على متغيرات البحث وفق الدراسات السابقة وحسب الصيغة الرياضية لمعطيات (Panel data) إذ يوجد لدينا (N) من المشاهدات المقطعية المقاسة في (T) من الفترات الزمنية فان انموذج البيانات الطويلة التي تجمع بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج الاثر الثابت، ونموذج الاثر العشوائي، ومن ثم فان الصيغة الرياضية للبيانات الطويلة كالآتي:-

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{L=1}^K B_{(it)L} X_{L..} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,...,N \quad T=1,2,...,t \quad \dots (1)$$

إذ إن:

y_{it} : تمثل المتغير المعتمد في مشاهدة i ، عند الفترة الزمنية T .

B_0 : هي قيمة نقطة تقاطع في مشاهدة i

B_L : هي قيمة ميل خط الانحدار.

$X_L (it)$: هي قيمة المتغير المستقل.

ε_{it} : قيمة الخطأ في مشاهدة (i) عند الفترة الزمنية t .

أ. عينة الدراسة ومصادر البيانات: تركزت مصدر الحصول على بيانات البحث من البنك الدولي، لست دول وهي (الهند، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، تايلند، اندونيسيا).

ب. اختبار جذر الوحدة: للكشف عن استقرارية المتغيرات المستخدمة في الدراسة فقد تم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة للبيانات المزدوجة Panel data واعتمدت الدراسة على انموذج $Im-Pesaran-Shin - IPS$ ، $LLC - Levin - Lin$ and Chu الجيل الأول وتعتمد فرضية الجيل الأول على استقلالية بين الوحدات المقطعية (دول او شركات وغيرها) ويعد $Andrew Levin - Chien- Fu Lin$ هم أول المقترحين في اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل وذلك من خلال سلسلة اعمال قاموا بها في سنوات 1992-1993-2002 وكانت أعمالهم منبثقة من اختبار ديكي فولر 1979، ويأخذ اختبار LLC الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{i,t-1} + \phi_k \Delta Y_{i,t-k} - \delta_{it} + \theta_t + \mu_{it} \quad \dots (2)$$

ويختبر الانموذج LLC بفرضية وجود عملية جذر وحدة مشترك ويأخذ في الحسبان الاثار الثابتة المقطعية والزمنية كما إن معلمة المتغير المتباطئ لفترة واحدة (ρ) متجانسة عبر الدول (محمد، 2014: 8) وتصبح فرضية العدم والبديلة كالآتي:

$H_0 - \rho$: تحتوي بيانات بانل على جذر وحدة.

$H_1 - \rho$: لا تحوي بيانات بانل على جذر وحدة.

إلا إن من سلبيات اختبار LLC بأنه يقيد (ρ) لتصبح متجانسة عبر الدول لذلك تم توسيع الاختبار إلى $Im-Pesaran-Shin$ ، لتكون معلمة ($Y_{i,t-1}$) متفاوتة عبر الدول (محمد، 2014: 8) وتأخذ صيغة الاختبار كالآتي:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{i,t-1} + \sum \phi_k \Delta Y_{i,t-k} - \delta_{it} + \theta_t + \mu_{it} \quad \dots (3)$$

كما يتم اتخاذ اجراءات انحدرات من (ADF) منفصلة لمتغير كل دول (i) وبالتالي يسهم في تفاوت القيم المعلمية وطول فترة الابطاء وتباين البواقي وتأخذ صيغة العدم بان كافة المتغيرات غير مستقرة وان البديل يتوفر على الاقل متغير واحد مستقر وبالإضافة يفترض اختبار IPS أن عدد المشاهدات الزمنية متساوية لكافة الدول. (محمد، 2014: 8).

ج. النماذج القياسية الثلاثة المستخدمة في الدراسة: لتقدير انموذج القياسي لعينة مختارة من اسيا تم الاستعانة بطريقة تحليل معطيات بائل (Panel data) والتي لاقت رواجاً كبيراً في ادبيات الاقتصاد القياسي فان ما يميز بيانات بائل عن نماذج الأخرى بأنها تأخذ بعين الاعتبار كل من البيانات المقطعية (أي تصف سلوك وحدات مقطعية عدة عند فترة زمنية واحدة فضلاً عن نموذج بيانات السلاسل الزمنية (توصف سلوك مفردة واحدة خلال عدة فترات زمنية) في آن واحد). ساحلي، 2021: 6)

1. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model – PM): يفترض في نموذج الانحدار التجميعي بثبات جميع المعلمات B_{Lai} للأنموذج لمختلف الفترات الزمنية إذ يهمل تأثير عامل الزمن ويتم تقدير معلمات الانموذج الانحدار التجميعي من خلال استخدام طريقة مربعات الصغرى (OLS ساحلي، 2021، 6) فإن صيغة الانحدار التجميعي كالآتي:

$$Y_{it} = a + \sum_{L=1}^K B_L X_{L(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad T=1,2,\dots,t \quad \dots\dots (4)$$

إذ إن $E(\varepsilon_{it})=0$ $\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$ (علي، 2023: 14)

2. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model-FEM): الغرض من استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لبيان سلوك كل مجموعة من بيانات المقطعية (أي سلوك الدول منفردة) وذلك بجعل معلمة الثابت للأنموذج مختلفة من دولة الى أخرى مع ثبات معاملات الانحدار للمتغيرات المفسرة ثابتة لكل دولة وذلك بسبب ادخال الآثار الثابتة للدول في الانموذج إلى وجود بعض متغيرات الغير ملحوظة وتؤثر على المتغير التابع إلا أنها لا تتغير مع الزمن إذ من المفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات خلال فترة الزمنية للدراسة على الأقل وتشمل الآثار الثابتة في جميع العوامل الثابتة الغير ملاحظة والتي لها اختلاف من دولة إلى أخرى في دول عينة الدراسة مثل (السياسات الحكومية، وحجم الدولة وغيرها) وبالتالي يعكس الانموذج الاختلافات بين الدول للعينة المبحوثة (الدمرداش، والليثي، 2015: 36).

$$Y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^r a_d D_d + \sum_{j=2}^G B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,\dots,N \quad T=1, 2,\dots,T \quad \dots\dots (5)$$

إذ إن $a_1 + \sum_{d=2}^r a_d D_d$ تمثل التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع a . (علي، 2023: 14)

3. نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects Model - REM: يفترض نموذج التأثيرات العشوائية بأن حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين يساوي σ_{ε}^2 ولكي تكون معلمات صحيحة لأنموذج التأثيرات العشوائية يفترض عادة بأن تباين الخطأ متجانس لكافة المشاهدات المقطعية لا بوجود ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة كما يعتبر الانموذج التأثيرات العشوائية ملائماً في حالة وجود أي خلل في أخذ الفروض أعلاه حيث سيعامل هذا الانموذج معاملة معامل القطع B_0 كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ بمعنى ان الصيغة لأنموذج التأثيرات العشوائية هي كالآتي:

$$Y_{it} = \mu + R_i + \sum B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,3,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \quad \dots\dots (6)$$

حيث إن R_i يمثل حد الخطأ في مجاميع البيانات المقطعية i ، ويدعى نموذج التأثيرات العشوائية بمكونات الخطأ (Error Components Model) وذلك لاحتواء النموذج في المعادلة رقم (6) على مركبين من حد الخطأ هما R_i ، ε_{it} . (عطية، 2016: 25) لذلك فان معادلة الانموذج المقترح للدراسة تأخذ الشكل الآتي:

$$\text{Grgdp} = a_i + B1 \text{ PolS} + B2 \text{ Rg} + B3 \text{ Voic} + B4 \text{ Gfc} + B5 \text{ OP} + \varepsilon_{it} \dots\dots(7)$$

حيث إن:

a_i : تمثل الحد الثابت، B_i المتغيرات المستقلة، ε_{it}

Grgdp : المتغير التابع ويمثل وهو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) (GDP growth -annual %)

- PolS : Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Percentile Rank-polS، ويمثل الاستقرار السياسي (الارهاب)، الرتبة المئوية بين البلدان.

- Rg : Regulatory Quality: Percentile Rank -Rg، وتمثل الجودة التنظيمية، الرتبة المئوية.

- Voic : Voice and Accountability: Percentile Rank، ويمثل المشاركة والمساءلة، الرتبة المئوية.

- Gfc : Gross fixed capital formation annual % growth، ويمثل اجمالي تكوين رأس المال الثابت النسبة مئوية من ناتج المحلي الاجمالي.

- OP : معدل الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) مقسمة على ناتج المحلي الاجمالي.

د. اختبار هوسمان Hausman-H: يتم استعمال اختبار هوسمان Hausman-H لاختبار انموذج بانل الملائم، من أجل المفاضلة بين اختبار نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) عند وجود حالة اختلاف جوهري بين الانموذجين وتعتمد الفرضية العدم (H_0) على عدم وجود ارتباط الأثر الفردي في المتغيرات المفسرة، وهذا يعني أن هنالك تناسق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية إلا أن مقدرات التأثيرات العشوائية ذو أكثر كفاءة أكثر من الثابتة في حين إن الفرضية البديلة تنص على أن على وجود ارتباط الأثر الفردي للمتغيرات المفسرة ومن ثم يكون هنالك تناسق في مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية الان الأكثر كفاءة تكون مقدرات التأثيرات الثابتة (ساحلي، 2021، 8) ويعتمد اختبار هوسمان (H) على توزيع كاي χ^2 ودرجة حرية (K) فعندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من 5% فإن التأثيرات الثابتة يكون هو الملائم للانموذج المستخدم في الدراسة أما إذا كانت قيمة الاحتمالية لمربع كاي أكبر من 5% فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم في الدراسة (Moussa & Ceesay, 2021: 14).

1. نتائج اختبار جذر الوحدة: لبيان استقرارية المتغيرات panel data يبين الجدول رقم (1) نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند المستوى الاصلي للسلاسل الزمنية وكالاتي:

الجدول (1): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاقتصادية عند المستوى الاصلي

Levin –Lin and Chu				Im-Pesaran-Shin		
Variable	lags	chi_sq	p-value	lags	W-t-bar	p-value
Grgdp	1	-3.2307	0.0006	1	-2.0586	0.0198
pols	1	-2.2383	0.0126	1	-3.7986	0.0001
Rg	1	-1.7660	0.0387	1(*)	-2.1013	0.0099
Voic	1	-2.0353	0.0209	3	-2.0842	0.0186
Gfc	1	-1.6843	0.0461	0	-1.9159	0.0277
OP	4	-1.8798	0.0049	1	-3.3990	0.0003

-المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج -stata 14.

(*) – معنوية عند Time trend.

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن كافة المتغيرات الدراسة قد استقرت في الانموذج عند المستوى (level)، حيث يتبين بأن الاحتمالية prob كانت أقل من 5% لجميع متغيرات الدراسة والتي تشمل كل من (نمو الناتج المحلي الاجمالي Grgdp، الاستقرار وغياب العنف (الارهاب) pols، الجودة التنظيمية RQ، الصوت والمساءلة voic، اجمالي تكوين رأس المال الثابت Gfc، والانفتاح التجاري OP) وهذا يعني رفض فرضية العدم بان المتغيرات تحتوي على جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة.

2. **نتائج اختبار التشخيص:** لبيان اختبار التشخيص نبدأ في البداية في اختبار حساب مصفوفة الارتباط البسيط من كل زوج من متغيرات البحث وكما في الجدول رقم (2) كالآتي:

الجدول (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

pwcorr Grgdp pols RQ VOIC Gfc op, sig star (0.05)

	Grgdp	pols	RQ	VOIC	Gfc	op
Grgdp	1.0000					
pols	-0.0022 0.9815	1.0000				
RQ	-0.0013 0.9893	0.9290*	1.0000			
VOIC	0.3023* 0.0011	0.0381 0.6877	-0.0459 0.6275	1.0000		
Gfc	0.2438* 0.0089	-0.2431* 0.0092	-0.3686* 0.0001	0.6896* 0.0000	1.0000	
op	0.0250 0.7916	0.7705* 0.0000	0.7834* 0.0000	-0.4135* 0.0000	-0.5448* 0.0000	1.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Stata 14.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) نتائج اختبار مصفوفة الارتباط البسيط بأن لا يوجد ارتباط بين متغير معدل النمو الاقتصادي Grgdp والاستقرار السياسي pols، الجودة التنظيمية RQ، وان اشارة الارتباط بينهما عكسية حيث بلغت قيمة الاحتمالية لكلا المتغيريين بـ (0.9815، 0.9893) على التوالي عند احتمالية 5%، إلا أن المتغيرات الصوت والمساءلة Voic، وجمالي تكوين رأس المال الثابت Gfc، كان لهما ارتباط معنوي وطردي مع متغير النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% إذ بلغت قيمة الاحتمالية للمتغيريين بـ (0.0011، 0.0089) على التوالي، في حين إن متغير الانفتاح التجاري OP لم يظهر ارتباطه مع المتغير المعتمد Grgdp.

3. **نتائج تقدير وتحليل النماذج القياسية:** فيما يأتي سيتم التقدير باستعمال معطيات Panel لنماذج ثلاثة وهي (نموذج الانحدار التجميعي PM، نموذج التأثيرات الثابتة FE، ونموذج التأثيرات العشوائية RE) ومن خلال الجدول رقم (3) يعرض نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي وكالآتي:

الجدول (3): نتائج تقدير معلمات المقدرة لنماذج الثلاثة

نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	المتغيرات التفسيرية
-6.024971 (0.076)	-2.469044 (0.676)	-6.024971 (0.079)	Constant
-.0747045 (0.008)	-.0090925 (0.825)	-.0747045 (0.009)	Pols
.0177006 (0.637)	-.0801088 (0.181)	.0177006 (0.638)	RQ
.1173742 (0.000)	.0712368 (0.144)	.1173742 (0.000))	Voic
.1430296 (0.194)	.1744035 (0.201)	.1430296 (0.197)	Gfc
.0296768 (0.000)	.0418844 (0.000)	.0296768 (0.000)	OP
within = 0.1526 between = 0.7346 overall = 0.2269	within = 0.1991 between = 0.0019 overall = 0.0977	0.2269	R ²
0.0000	0.0003	0.0000	F- statistics
114	114	114	Observation

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 14 stata.

يبين الجدول رقم (3)، نتائج تقدير أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا للمدة 2002-2020، وباستخدام Panel Data للنماذج الثلاثة المتمثلة بالأنموذج الانحدار التجميعي Pm، ونموذج التأثيرات الثابتة Fe، ونموذج التأثيرات العشوائية Re إذ بينت نتائج المقدرة المتضمنة في الجدول أعلاه بأن النماذج الثلاثة ذات دلالة احصائية معنوية وهذا ما يثبتته قيمة (F) الاحتمالية ومعنوية للنماذج الثلاثة إذ هي أقل من 5% أي ان قيم المعلمات لا تساوي صفراً.

4. نتائج اختبار المفاضلة بين النماذج المقدرة: بعد تقدير النماذج الثلاثة للأنموذج ضمن معطيات Panel Data فإن الخطوة اللاحقة هي استخدام أساليب الاختيار المفاضلة بين النماذج الثلاثة وكما موضح في الجداول رقم (4-5) أدناه:

أ. نتائج المفاضلة بين الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة: لتحديد الانموذج الملائم لتحليل بيانات هذا البحث تم استعمال اختبار F فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، كما في الجدول رقم (4).

الجدول (4): نتائج المفاضلة بين الاختبار التجميعي والتأثيرات الثابتة

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية
F	2.20	0.0597

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 14 Stata.

تبين من نتائج الجدول رقم (4) بأن نموذج التأثيرات الثابتة تغلب من ناحية الأهمية على نموذج الانحدار التجميعي من خلال اختبار F فيشر عند قيمة بلغت (2.20) واحتمالية (0.0597) عند مستوى معنوية أقل من 5%.

ب. نتائج اختبار هوسمان Hausman: ننتقل إلى الخطوة الثانية وهي اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة وكالاتي:

الجدول (5): نتائج اختبار هوسمان

Coefficients				
	Fixed -b	Random- B	b-B Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
PolS	-.0090925	-.0747045	.0656121	.0298113
RQ	-.0801088	.0177006	-.0978094	.0461955
Voic	.0712368	.1173742	-.0461374	.0371923
Gfc	.1744035	.1430296	.0313738	.0791162
OP	.0418844	.0296768	.0122076	.0089907
chi2(5) = 10.51				
Prob>chi2 = 0.0619				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Stata 14.

يظهر في الجدول رقم (5) أن عند مقارنة المعلمات المقدرة بطريقة نموذج التأثيرات الثابتة والذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى ols وتلك المقدرة بطريقة التأثيرات العشوائية نجد أن الأخيرة أكثر كفاءة في التقدير حيث تبين من احتمالية مربع كاي (ch2) بأنها أكبر من 5% وان نموذج التأثيرات العشوائية هو أكثر ملائم لتحليل العلاقة بين العوامل المؤسسية والنمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا مقارنة من التأثيرات الثابتة وكالاتي:

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects GLS regression

Grgdp	Coef	Std. Err	z	P>z
PolS	-.0747045	.0281633	-2.65	0.008
Rq	.0177006	.0374894	0.47	0.637
Voic	.1173742	.030994	3.79	0.000
Gfc	.1430296	.1100692	1.30	0.194
OP	.0296768	.007189	4.17	0.000
-cons	-6.024971	3.40015	-1.77	0.076

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات stata 14.

يتبين من الجدول رقم (6)، بأن متغير الاستقرار السياسي - PolS، كان له تأثير معنوي وذات اشارة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة المعلمة المقدرة الاستقرار السياسي - PolS بـ (-0.0747045) وهذا يعني أن عند زيادته مؤشر واحد يسهم في انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.074%) وجاءت اشارته مطابقة لإشارات الانحدار التجميعي وتأثيرات الثابتة وللنظرية الاقتصادية، فإن الاستقرار السياسي يعتبر الركيزة الاساسية لتقدم البلد، حيث إن الجماعات المسلحة لتنظيم الدولة الاسلامية بعد احتلالهم مدينة الموصل في العراق وأيضاً سوريا فإن الارهاب هو عابر للحدود بسبب الفكر المتشدد للجماعات المسلحة المذكورة فإن الارهاب يشمل أيضاً خارج دول جنوب

شرق اسيا كتنظيم الدولة الاسلامية وطريقة جذب المتطرفين من جنوب شرق اسيا للقتال بصفوف داعش حيث إن الاتجاهات الأخيرة في شرق اسيا هي نشر دعاية داعش لجذب وتعاطف المتطرفين وبناءً على دراسة (Johnston et al., 2020)، أجريت في 2018 بما يقارب 670 ألف عملية بحث عن المحتوى التطرف عبر الانترنت في أربعة بلدان وهي (اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، بنغلادش) وان 80 % استطاعت الحكومة الاندونيسية بالسيطرة عليها فضلا عن انشاء تنظيم الدولة الاسلامية بمقاطعة في ميندانا وفي جنوب الفلبين وهذا يشير الى مزيد من الهجمات لتنظيم الدولة الاسلامية على الصعيد الاقليمي فضلا عن التمرد الانفصالي في تايلند هو أحد أهم مصادر العنف في شرق اسيا. (Subandi, 2023: 2) وهذه النتيجة والاشارة تتوافق مع دراسة (عمارة، 2022) ودراسة (Sari & Prasetyani, 2021).

أما معامل المرونة لمتغير الصوت والمساءلة Voic، فأظهرت نتائج التقدير بأن له تأثير معنوي مع النمو الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المقدرة بـ (0.1173742) وذات اشارة موجبة معنوية أن ارتفاع المشاركة في الصوت والمساءلة بوحدة واحدة يسهم في رفع النمو الاقتصادي بنسبة (0.117%)، إذ بلغت قيمته الاحتمالية (0.000).

أما معامل المرونة للانفتاح التجاري OP، فكانت ذات تأثير معنوي فقد بلغت القيمة المقدرة للمعامل الانفتاح التجاري بـ (0.0296768)، وذات اشارة موجبة مع النمو الاقتصادي وهذا يعني بأن عند ارتفاع الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة (0.029%)، كما بلغت قيمة الاحتمالية (0.000)، وتعد هذه الدول من دول ذات القوة الصاعدة كما أوضحها العديد من المفكرين بأنها تلك القوة التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي ولها القدرة في تحسين في توظيف متغيراتها من أجل تحقيق أهدافها القطاعية ومن هذه الدول هي (كوريا الجنوبية، الهند، اليابان، ماليزيا، سنغافورة، باكستان، البرازيل، جنوب افريقيا، ودول البريكس والتي تمثل تكتل قاري يشمل الصين، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا وروسيا) وما تمتاز به هذه القوة الانفتاح الاقتصادي المتسارع وإن نسبة النمو الاقتصادي تكون عالية وينطبق ذلك على الهند بنسبة 7-11%، فضلا عن قدرة هذه الدول على تحقيق مسارات وخطوات التنمية على كافة الاصعدة مثل مؤشرات التنمية البشرية، وفصلا عن الاستفادة من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المرتفع (لطي، 2023، 5-6) وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (صغيري، وغزاري، 2021) ودراسة (غلوش وخلف، 2023).

أما متغير الجودة التنظيمية RQ، واجمالي تكوين رأس المال الثابت GFC، لم تظهر معنوياتهم وتأثيرهم في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمهم المقدرة بـ (0.0177006، 01430296) على التوالي وذات احتمالية (0.637، 0.194) (على التوالي).

ج. نتائج اختبار التأثير العشوائي والانحدار التجميعي

Testing for random effects: Breusch-Pagan Lagrange multiplier

يساعد اختبار بروش بيجن مضاعف لارنج LM، تحديد القرار في اختيار الانموذج الملائم بين نتائج اختبار التأثير العشوائي ونموذج الانحدار التجميعي، إذ تنص فرضية العدم بأن نموذج الملائم هو الانحدار التجميعي، في حين إن الفرضية البديلة تبين بأن الانموذج العشوائي هو الملائم في الاختبار كما مبين في الجدول رقم (7) وكالاتي:

الجدول (7): نتائج اختبار Breusch-Pagan Lagrange multiplier

```
. xttest0
```

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
```

```
Grgdp[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]
```

```
Estimated results:
```

	Var	sd = sqrt(Var)
Grgdp	9.820346	3.133743
e	7.525157	2.743202
u	0	0

```
Test: Var(u) = 0
```

```
chibar2(01) = 0.00
```

```
Prob > chibar2 = 1.0000
```

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 14 .stata

يتبين من نتائج الجدول رقم (7) بأننا قد فشلنا في قبول فرضية العدم والتي تنص بأن الانموذج العشوائي هو غير الملائم عند مقارنته مع نموذج الانحدار التجميعي، وهذا دليل على عدم وجود اختلافات كبيرة في العوامل المؤسسية بين العينة المستخدمة في البحث وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Moussa et al., 2021: 36).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. **الاستنتاجات:** توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة استنتاجات وهي كالآتي:

1. اظهرت نتائج تحليل المتغير PolS عدم الاستقرار –الارهاب، بان الدولة التي احتلت المرتبة الأولى في الاستقرار السياسي وغياب العنف فهي سنغافورة، أما المراتب الأخرى فهي من حصة (كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلندا، إندونيسيا، والهند) على التوالي، اعتماداً على مؤشر الارهاب الذي يبدأ من صفر إلى 100، وكلما كان قريب من صفر دل ذلك على الاستقرار السياسي، أما 100، فهذا يدل على تمتع سنغافورة على الاستقرار والمان وغياب العنف.
2. تبين بأن اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFC)، لعينة الدراسة 2002-2020، بأن كل من (كوريا الجنوبية، الهند، إندونيسيا، سنغاوره، ماليزيا، وتايلند) كل منهم احتلوا المراتب الآتية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة) على التوالي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت من ناتج المحلي الاجمالي، أما متغير الجودة التنظيمية (RQ) فاحتلت سنغافورة المركز الأول وجاءت في المرتبة الثانية كوريا الجنوبية، وجاءت (ماليزيا، تايلند، الهند، واندونيسيا)، في المرتبة (الثالثة، الرابعة، الخامسة، والسادسة) على التوالي.
3. كما تبين خلال تحليل العوامل المؤسسية بأن متغير الصوت والمساءلة (Voic)، قد احتلت الدول كل من (كوريا الجنوبية، الهند، اندونيسيا، سنغاوره ماليزيا، وتايلند) على المراتب (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، والسادسة) على التوالي، أما متغير الانفتاح التجاري OP، فأظهرت نتائج التحليل بأن أكثر دول العينة المستخدمة في الدراسة قد حصلت على المرتبة الأولى هي سنغاوره، تليها (ماليزيا، تايلند، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، والهند) بالمركز الثالث والرابع والخامس والسادس

- على التوالي لكل منهم، إذ بلغت نسبة الانفتاح التجاري لكل منهما لسنة 2020، بـ (87.48%، 59.61%، 28.79%، 24.32%) على التوالي نسبة الى ناتج المحلي الاجمالي.
4. كما بينت الدراسة ومن خلال اختبار Hausman، إن نموذج التأثيرات العشوائية هو أكثر ملائم لتحليل العلاقة بين العوامل المؤسسية والنمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا مقارنة بالتأثيرات الثابتة حيث تبين من احتمالية مربع كاي (χ^2) بأنها أكبر من 5% كما بينت نتائج اختبار بأن الاستقرار السياسي (الارهاب)-POLs، كان له تأثير معنوي وذات علاقة عكسية في النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن عند ارتفاع مؤشر الارهاب بوحدة واحدة يسهم في انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.074%)، وجاءت اشارته مطابقة لإشارات الانحدار التجميعي وتأثيرات الثابتة، أما متغير الصوت والمساءلة Voic، فأظهرت نتائج التقدير بأن له تأثير معنوي مع النمو الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المقدرة بـ (0.1173742) وذات اشارة موجبة، في حين إن الانفتاح التجاري OP، فكان ذو تأثير معنوي فقد بلغت القيمة المقدرة للمعامل الانفتاح التجاري بـ (0.0296768)، وذات اشارة موجبة مع النمو الاقتصادي، أما متغير الجودة التنظيمية RQ، واجمالي تكوين رأس المال الثابت GFC، لم تظهر معنوياتهم وتأثيرهم في النمو الاقتصادي.
5. إلا أن القرار الحاسم للبحث بينت نتائج اختبار المفاضلة بين الانموذج التأثير العشوائي والانحدار التجميعي ضمن اختبار مضاعف لانكراج LM بان نموذج الانحدار التجميعي كان الأكثر ملائم في بحثنا إذ قيمة المقدرة لمتغير الاستقرار السياسي - POLs، كان له تأثير معنوي وذات علاقة عكسية في النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن عند ارتفاع مؤشر عدم الاستقرار يسهم في انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (0.009%)، وجاءت اشارته مطابقة لإشارة التأثيرات الثابتة والتأثير العشوائي، أما متغير الصوت والمساءلة Voic، فأظهرت نتائج التقدير بأن له تأثير معنوي مع النمو الاقتصادي، فقد بلغت قيمة المقدرة بـ (0.1173742) وذات اشارة موجبة واحتمالية معنوي قدرت بـ (0.000)، في حين إن الانفتاح التجاري OP، فكان ذو تأثير معنوي وعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي فقد بلغت القيمة المقدرة للمعامل الانفتاح التجاري بـ (0.0296768)، وذات احتمالية قدرت بـ (0.000)، أما متغير الجودة التنظيمية RQ، واجمالي تكوين رأس المال الثابت GFC، لم تظهر معنوياتهم وتأثيرهم في النمو الاقتصادي وهذا ايضا يتطابق مع نتائج التأثير العشوائي.
- ثانياً. المقترحات:**

1. يجب على دول قيد الدراسة بتبادل المعلومات الأمنية فيما بينهم وذلك لتخفيف من حدة التوترات والارهاب في المنطقة ولاسيما إن ماليزيا وسنغافورة تتعرض لتجارة البشر والمخدرات والقرصنة البحرية التي يأتي منبعها من تايلند، والتطرف الديني من غرب اسيا وشمال افريقيا.
2. تبني اصلاحات واسعة لتخلص من الارهاب والفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز فعاليات العمليات الادارية والقضائية والتشريعية، واحترام حقوق الملكية الفكرية.
3. خلق بيئة مؤسسية والاجتماعية الداعمة للمتغيرات المؤسسية والحوكمة لتحقيق المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي، وانشاء مؤسسات اقتصادية مناسبة لكل بلد وتهيئة الادارة المناسبة والكفاءة لتحقيق الرقابة الفعالة والنشطة لمختلف القطاعات.
4. على الهند اقامة في الفترة القادمة بان تخطي خطوات دول جنوب شرق اسيا في اعادة توجيه سياستها الصناعية في تخفيض الحواجز التجارية ورفع الاندماج في سلاسل التوريد الدولية، وتعامل مع كافة

شركات على قدم المساواة، فضلا عن تحسين السياسات نفسها، لتحقيق الحكومة بيئة اقتصادية ثابتة ترفع من شأن التصنيع والصادرات.

5. ضرورة اجراء بحوث للتوسع في العوامل المؤسسية فهناك عوامل عدة لها أهمية في تحقيق نمواً اقتصادياً منها (براءة الاختراع، مؤشر الفساد، الديمقراطية، وغيرها) حيث إن تحسين وتطوير هذه المتغيرات تسهم في زيادة فاعلية وكفاءة مؤسسات الدول وهذا بدوره يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ويجب على الدول النامية الاستفادة من تجارب دول الصاعدة في النمو الاقتصادي وهي دول عينة الدراسة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بودالية، بوراس، وجميلة، قدودو، 2021، أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال افريقيا – الجزائر، تونس، المغرب (2000-2017)، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 2.

2. الدمرداش، هاني محمد، والليثي، عماد محمد، 2015، محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية دراسة تطبيقية باستخدام نماذج Panel data، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 35، العدد 3.

3. ساحلي، لزهري، 2021، تقدير دالة الطلب على الواردات في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel Data، للفترة (2000-2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3.

4. صغيري واخرون، 2021، "أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول اوربا واسيا الوسطى خلال الفترة (1996-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel ardl)"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 1، المجلد 12.

5. عطية، عبد السلام، 2016، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول منظمة الاوبك خلال الفترة 2000-2014، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

6. عودة، محمد حسن، 2016، "دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق (1997-2012)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1، العدد 37.

7. العيساوي، وفاء صباح، 2012، تقدير أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي لدول مختارة من جنوب شرق اسيا للمدة 1990-2010، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

8. غلوش، طارق مصطفى، وخلف، حمدي جمال، 2023، أثر العوامل المؤسسية في النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 2، المجلد 47.

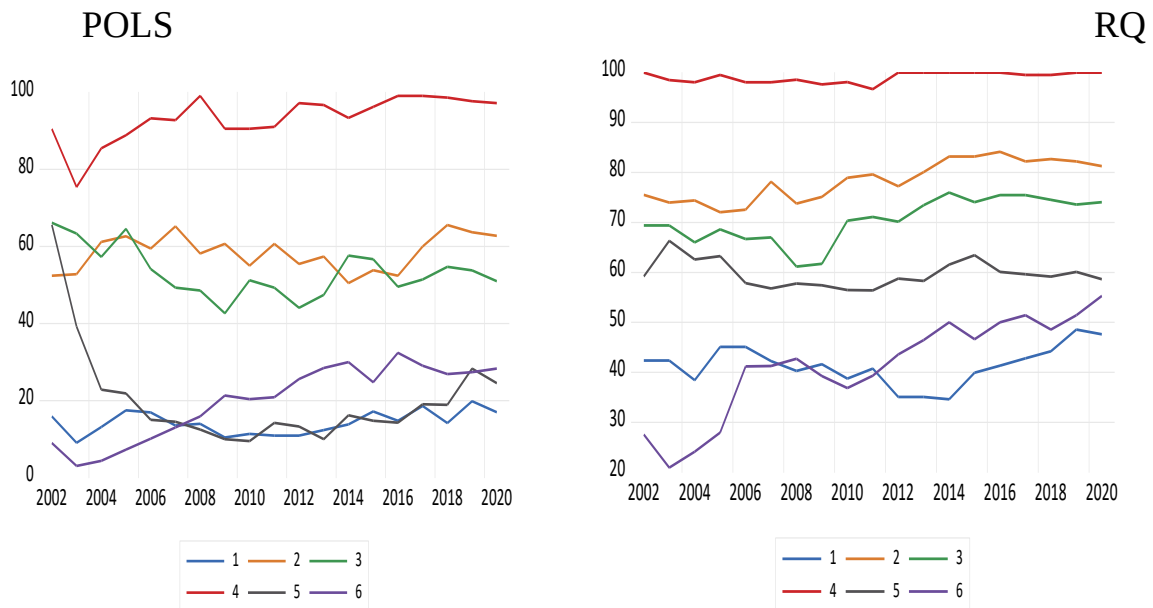
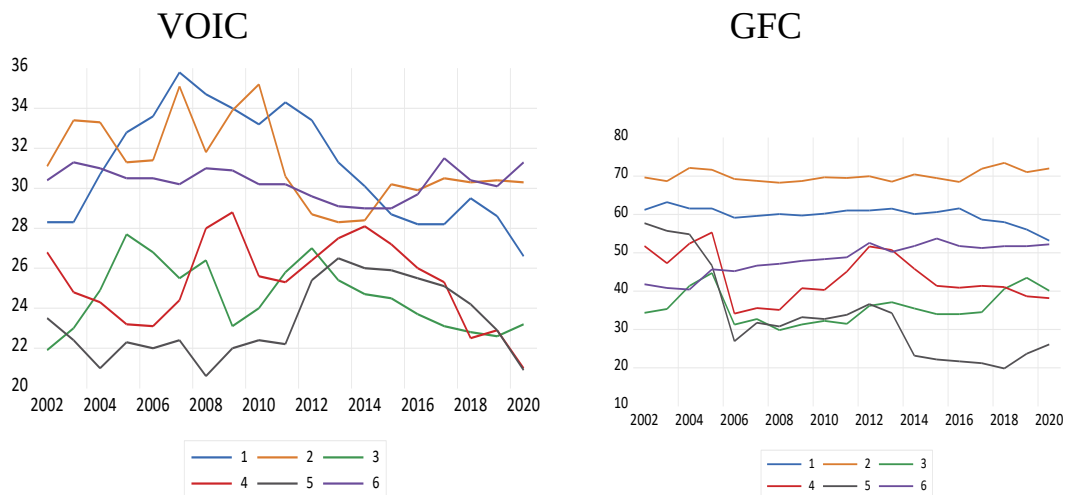
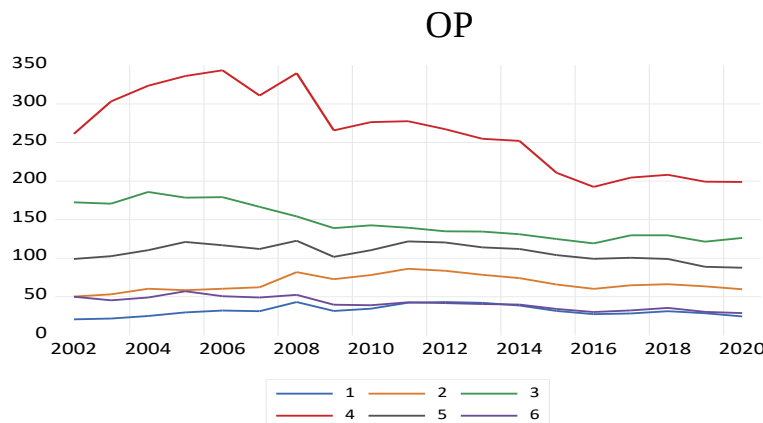
9. كورتل، فريد، ورزيق، كمال، 2009، الازمة المالية مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 20.

10. لطفي، 2023، "القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي الهند انموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد 24، العدد 1، جامعة القاهرة.

11. محمد، رتيعة، 2014، محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ للبنل الديناميكي، 2014، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 22.
 12. صالح، شلير علي، 2022، تحليل العلاقة بين راس المال والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2020، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60.
 13. عبدالله، كيلان اسماعيل، 2016، اندماج العراق في اقتصاد المعرفة الواقع والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36.
 14. عيسى، سعد صالح، واسماعيل، عطية محمد، 2018، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2016، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 43.
 15. احمد، غسان ابراهيم، 2020، أثر الصدمات الاقتصادية في ناتج المحلي الاجمالي لدول جنوب شرق اسيا (تايلند - كوريا الجنوبية) حالة دراسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49.
 16. الحسيني، دعاء نعمان، 2021، استخدام مؤشر VIX، في اختبار تأثير جائحة كورونا على مؤشرات اسواق الاوراق المالية العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 17، العدد 56.
 17. قاسم، سعاد عبد القادر، وخدر، وفاء صباح، 2021، قياس أثر الانفاق العسكري في التكوين الرأسمالي الثابت للمملكة العربية السعودية للمدة 1980-2018، المجلة الاكاديمية لجامعة نورو، العدد 4، المجلد 10.
 18. الباقي، قريط عبد، وعادل، هبال، 2022، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا- دراسة قياسية باستخدام نماذج بيانات البانل خلال الفترة 2000-2020، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 2، المجلد 6.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Eria, 2022, The COVID-19 Pandemic: Impact on ASEAN Connectivity and Recovery Strategies Policy Insights, <https://www.oecd.org/southeast-asia/ERIA%20COVID19%20and%20ASEAN%20Connectivity.pdf>
2. Moussa, Yahaya & Ceesay, Ebrima, 2021, Pooled Ordinary Least – Square, Fixed Effects and Random Effects Modeling in a Panel Data Regression Analysis: A Consideration of International Commodity Price and Economic Growth I” International Journal of Technology Transfer and Commercialisation, Vol 19, No 1.
3. Sari, Vita and Prasetyani, Dwi, 2021, The Impact of the Institution on Economic Growth: An Evidence from Asean” Jurnal Ekonomi Pembangunan, Volume 19, No 1.
4. Subandi, Yeyen, et al., 2023, Indonesia Asean Partnership to Counter Terrorism in Indonesia , East Asian Journal of Multidisciplinary Research (EAJMR), Vol 2, No 7.
5. World Bank Data, <https://data.worldbank.org/>.

ملحق (1): اتجاهات حركة العوامل المؤسسية لعينة الدراسة للمدة 2002-2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على <https://data.worldbank.org/> World Bank Data.المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على <https://data.worldbank.org/> World Bank Data.المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على <https://data.worldbank.org/> World Bank Data.

id	T	country	pols	RQ	VOIC	Gfc	Gr-gdp	op
1	2002	ind	15.87	42.35	61.19	28.3	3.8	20.54
1	2003	ind	9.05	42.35	63.18	28.3	7.86	21.64
1	2004	ind	13.11	38.42	61.54	30.7	7.92	24.88
1	2005	ind	17.48	45.10	61.54	32.8	7.92	29.56
1	2006	ind	16.91	45.10	59.13	33.6	8.06	31.93
1	2007	ind	13.53	42.23	59.62	35.8	7.66	31.19
1	2008	ind	13.94	40.29	60.10	34.7	3.09	43.03
1	2009	ind	10.43	41.63	59.72	34	7.86	31.46
1	2010	ind	11.37	38.76	60.19	33.2	8.5	34.41
1	2011	ind	10.90	40.76	61.03	34.3	5.24	42.09
1	2012	ind	10.90	35.07	61.03	33.4	5.46	43.03
1	2013	ind	12.32	35.07	61.50	31.3	6.39	42.02
1	2014	ind	13.81	34.62	60.10	30.1	7.41	38.53
1	2015	ind	17.14	39.90	60.59	28.7	8	31.47
1	2016	ind	14.76	41.35	61.58	28.2	8.26	27.29
1	2017	ind	18.57	42.79	58.62	28.2	6.8	28.25
1	2018	ind	14.15	44.23	57.97	29.5	6.45	31.05
1	2019	ind	19.81	48.56	56.04	28.6	3.74	28.58
1	2020	ind	16.98	47.60	53.14	26.6	-6.6	24.32
2	2002	KOR	52.38	75.51	69.65	31.1	6.32	50.16
2	2003	KOR	52.76	73.98	68.66	33.4	6.9	53.03
2	2004	KOR	61.17	74.38	72.12	33.3	7.54	60.30
2	2005	KOR	62.62	72.06	71.63	31.3	7.55	58.37
2	2006	KOR	59.42	72.55	69.23	31.4	6.98	60.28
2	2007	KOR	65.22	78.16	68.75	35.1	7.13	62.11
2	2008	KOR	58.17	73.79	68.27	31.8	5.66	81.85
2	2009	KOR	60.66	75.12	68.72	33.9	5.4	72.74
2	2010	KOR	54.98	78.95	69.67	35.2	6.42	77.93
2	2011	KOR	60.66	79.62	69.48	30.6	6.41	86.15
2	2012	KOR	55.45	77.25	69.95	28.7	5.5	83.50
2	2013	KOR	57.35	80.09	68.54	28.3	5.55	78.44
2	2014	KOR	50.48	83.17	70.44	28.4	6.42	74.02
2	2015	KOR	53.81	83.17	69.46	30.2	6.99	65.72
2	2016	KOR	52.38	84.13	68.47	29.9	6.69	60.10
2	2017	KOR	60	82.21	71.92	30.5	6.94	64.79
2	2018	KOR	65.57	82.69	73.43	30.3	7.46	66.10
2	2019	KOR	63.68	82.21	71.01	30.4	7.36	63.31
2	2020	KOR	62.74	81.25	71.98	30.3	2.87	59.61
3	2002	malays	66.14	69.39	34.33	21.9	6.15	172.36
3	2003	malays	63.32	69.39	35.32	23	7.19	170.60
3	2004	malays	57.28	66.01	41.35	24.9	6.29	185.82
3	2005	malays	64.56	68.63	44.71	27.7	4.19	178.32

id	T	country	pols	RQ	VOIC	Gfc	Gr-gdp	op
3	2006	malays	54.11	66.67	31.25	26.8	4.97	178.98
3	2007	malays	49.28	66.99	32.69	25.5	5.44	166.44
3	2008	malays	48.56	61.17	29.81	26.4	1.73	154.14
3	2009	malays	42.65	61.72	31.28	23.1	-0.69	138.93
3	2010	malays	51.18	70.33	32.23	24	7.51	142.43
3	2011	malays	49.29	71.09	31.46	25.8	0.84	139.47
3	2012	malays	44.08	70.14	36.15	27	7.24	134.82
3	2013	malays	47.39	73.46	37.09	25.4	2.69	134.32
3	2014	malays	57.62	75.96	35.47	24.7	0.98	130.97
3	2015	malays	56.67	74.04	33.99	24.5	3.13	124.74
3	2016	malays	49.52	75.48	33.99	23.7	3.44	118.98
3	2017	malays	51.43	75.48	34.48	23.1	4.18	129.59
3	2018	malays	54.72	74.52	40.58	22.8	4.22	129.62
3	2019	malays	53.77	73.56	43.48	22.6	2.15	121.36
3	2020	malays	50.94	74.04	40.10	23.2	-6.2	126.17
4	2002	sing	90.48	100	51.74	26.8	3.92	261.10
4	2003	sing	75.38	98.47	47.26	24.8	4.55	303.26
4	2004	sing	85.44	98.03	52.40	24.3	9.94	323.59
4	2005	sing	88.83	99.51	55.29	23.2	7.37	336.20
4	2006	sing	93.24	98.04	34.13	23.1	9.01	343.49
4	2007	sing	92.75	98.06	35.58	24.4	9.02	310.85
4	2008	sing	99.04	98.54	35.10	28	1.86	339.82
4	2009	sing	90.52	97.61	40.76	28.8	0.13	265.58
4	2010	sing	90.52	98.09	40.28	25.6	14.52	276.33
4	2011	sing	91.00	96.68	45.07	25.3	6.21	277.52
4	2012	sing	97.16	100	51.64	26.4	4.44	267.07
4	2013	sing	96.68	100	50.70	27.5	4.82	254.66
4	2014	sing	93.33	100	45.81	28.1	3.94	251.95
4	2015	sing	96.19	100	41.38	27.2	2.98	210.61
4	2016	sing	99.05	100	40.89	26	3.56	192.40
4	2017	sing	99.05	99.52	41.38	25.3	4.66	204.32
4	2018	sing	98.58	99.52	41.06	22.5	3.66	207.99
4	2019	sing	97.64	100	38.65	22.9	1.1	199.03
4	2020	sing	97.17	100	38.16	21	-4.14	198.73
5	2002	Thailand	65.61	59.18	57.71	23.5	5.39	98.85
5	2003	Thailand	39.20	66.33	55.72	22.4	5.79	102.54
5	2004	Thailand	22.82	62.56	54.81	21	6.78	110.27
5	2005	Thailand	21.84	63.24	46.63	22.3	5.33	121.02
5	2006	Thailand	14.98	57.84	26.92	22	5.58	116.57
5	2007	Thailand	14.49	56.80	31.73	22.4	6.3	111.75
5	2008	Thailand	12.5	57.77	30.77	20.6	4.83	122.52
5	2009	Thailand	9.95	57.42	33.18	22	-1.51	101.57

id	T	country	pols	RQ	VOIC	Gfc	Gr-gdp	op
5	2010	Thailand	9.48	56.46	32.70	22.4	7.42	110.30
5	2011	Thailand	14.22	56.40	33.80	22.2	5.29	121.72
5	2012	Thailand	13.27	58.77	36.62	25.4	5.47	120.29
5	2013	Thailand	9.95	58.29	34.27	26.5	4.69	113.94
5	2014	Thailand	16.19	61.54	23.15	26	6.01	111.75
5	2015	Thailand	14.76	63.46	22.17	25.9	5.09	103.90
5	2016	Thailand	14.29	60.10	21.67	25.5	4.45	99.09
5	2017	Thailand	19.05	59.62	21.18	25.1	5.81	100.39
5	2018	Thailand	18.87	59.13	19.81	24.2	4.84	98.90
5	2019	Thailand	28.30	60.10	23.67	22.9	4.41	88.70
5	2020	Thailand	24.53	58.65	26.09	20.9	-5.53	87.48
6	2002	indon	8.99	27.55	41.79	30.4	7.73	49.83
6	2003	indon	3.02	20.92	40.80	31.3	3.15	45.28
6	2004	indon	4.37	24.14	40.38	31	5.2	48.92
6	2005	indon	7.28	27.94	45.67	30.5	4.31	56.92
6	2006	indon	10.14	41.18	45.19	30.5	5.26	50.52
6	2007	indon	13.04	41.26	46.63	30.2	5.8	48.84
6	2008	indon	15.87	42.72	47.12	31	3.01	52.36
6	2009	indon	21.33	39.23	47.87	30.9	0.79	39.56
6	2010	indon	20.38	36.84	48.34	30.2	6.8	38.86
6	2011	indon	20.85	39.34	48.83	30.2	3.69	42.66
6	2012	indon	25.59	43.60	52.58	29.6	2.4	41.59
6	2013	indon	28.44	46.45	50.23	29.1	3.16	40.46
6	2014	indon	30	50	51.72	29	3.2	39.79
6	2015	indon	24.76	46.63	53.69	29	2.81	34.04
6	2016	indon	32.38	50	51.72	29.7	2.95	30.06
6	2017	indon	29.05	51.4	51.23	31.5	3.16	32.07
6	2018	indon	26.89	48.6	51.69	30.4	2.91	35.39
6	2019	indon	27.36	51.4	51.69	30.1	2.24	30.29
6	2020	indon	28.30	55.3	52.17	31.3	-0.71	28.79

المصدر:

World Bank Data. <https://data.worldbank.org/>